

مركز حمو رايجي



الحرب على غزة والنظام القضائي الدولي..
هل ظلّمنا القانون الدولي؟

الحرب على غزة والنظام القضائي الدولي.. هل ظلمنا القانون الدولي؟

الأستاذ الدكتور عبد القادر دندن
أستاذ العلاقات الدولية - الجزائر

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

6 حزيران 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً ، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز ، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

يعد القانون الدولي من النقاط الجدلية في العلاقات الدولية، بين قائل بعدم جدواه وبدوره الهامشي والثانوي، ويعتبره حجة الضعفاء وملاذهم، فيما الأقوياء يلجؤون إلى استعمال القوة لتحقيق أهدافهم واسترداد حقوقهم، وهذا ملخص منظور الطرح الواقعي الذي يضع القانون الدولي جانبا في مقابل تقديس ومحورية دور القوة. وبين الطرح القائل بأهمية وضرورة القانون الدولي كراع ومساهم في تسيير الوضع الدولي وتجنب الصراعات وحل الخلافات سلميا، وهو ما تبناه المنظور الموصوف بالمثالي والذي عرف أوجه عقب نهاية الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم. ومنذ ذلك الحين والجدل قائم بين أنصار كلا الطرحين، حتى وإن كان الواقع الدولي يدحض عموما أي دور للقانون الدولي، ويؤكد ويدعم الرؤية الواقعية المركزة على القوة والمصلحة. مع أن العلاقات الدولية قد شهدت ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بداية التأسيس لما يعرف بالنظام القضائي الدولي، الذي يضطلع بالتعامل مع البحث عن تحقيق العدالة على مستوى عالمي، وذلك بدءا من المحاكم المؤقتة والخاصة التي نصبت لمحاكمة مجرمي الحرب الألمان النازيين واليابانيين الدكتاتوريين عبر محكمتي نورنبرغ وطوكيو، إلى أن تأسست محاكم دائمة مع الإعلان عن نشأة محكمة العدل الدولية عام 1945 كنتاج لتأسيس الأمم المتحدة، ثم المحكمة الجنائية الدولية عام 2002، وفقا لقانون روما الأساسي.

عبر عقود طويلة لم يحظ القانون الدولي والنظام القضائي الدولي بالثقة لدى مختلف الشعب التي كانت تكافح لنيل حريتها واستقلالها واسترداد حقوقها، وشاع رأي مفاده أن تلك المنظومة القانونية الدولية إنما وجدت كخادم وظهير لمصالح القوى الكبرى خاصة الغربية منها، وأكد ذلك تسليط تلك المحاكم والهيئات الضوء فقط على النظم والدول والأشخاص الذين يمتلكون خلفيات خلافية وعدائية مع الغرب، من أمثال الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، والرئيس السوداني السابق عمر البشير، والرئيس الصربي الراحل سلوبودان ميلوزوفيتش ومؤخرا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وغيرهم. وترسخت تلك القناعة مع عدم تجرؤ النظام القضائي الدولي على المساس بأي من المسؤولين الغربيين من مدنيين وعسكريين، رغم ضلوع الكثير منهم في جرائم حرب واضحة وموثقة ولا سيما الأمريكيين منهم، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها والتي تروج لنفسها كراعية للسلام وحقوق الإنسان والنظام القائم على القواعد، لا تنتمي لا لمحكمة العدل الدولية ولا للمحكمة الجنائية الدولية، وحجتها في ذلك عدم المساس بمعنويات جنودها وقواتها العاملة عبر مختلف أنحاء العالم، في حال ارتكابهم لمخالفات أو جرائم يعاقب عليها القانون الدولي.

ولكن الحرب الهمجية التي تقودها إسرائيل على الشعب الفلسطيني وبالخصوص سكان غزة العزل منذ السابع من أكتوبر 2023، والتي فاقت في جرائمها واعتداءاتها كل الخطوط الحمراء وشكلت مساسا خطيرا بحقوق الإنسان، ووصلت إلى حد الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم حرب موثقة واتباع سياسة مروعة للتجويع والعقاب الجماعي، حركت الضمير القانوني العالمي لنشهد لأول مرة مثل إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في القضية التي رفعتها ضدها جنوب إفريقيا في نهاية كانون الأول 2023، بتهمة انتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، وشكل وقوف ممثل إسرائيل أمام هيئة المحكمة سابقة قانونية وتاريخية لكيان اعتقد لوقت طويل أنه فوق كل مساءلة، ومن حقه فعل ما يتبدى له من جرائم دون توقع الإدانة أو المحاكمة، وذلك في حد ذاته انتصار ولو معنوي للقضية الفلسطينية وللنظام القضائي الدولي، وكانت مبادرة جنوب إفريقيا فاتحة لانضمام دول أخرى لها دعما ومساندة، ولم تكتف بذلك فحسب بل قدمت طلبا آخر للمحكمة لاتخاذ تدابير مؤقتة إضافية في آذار 2024.

وعلى صعيد المحكمة الجنائية الدولية، قدم المدعي العام للمحكمة كريم خان في مايو 2024، طلبا لاستصدار أوامر قبض واعتقال في حق مسؤولين إسرائيليين لأول مرة في تاريخ ذلك الكيان، ويتعلق الأمر بكل من الوزير الأول بنيامين نتانياهو، ووزير دفاعه يوآف غالانت، وهي سابقة قضائية أربكت الجانب الإسرائيلي وأكدت على تضرر صوة إسرائيل دوليا والتي كانت تروج لنفسها كدولة ديمقراطية ومسؤولة، لتنضم بذلك إلى قائمة الدول التي صنفت ضمن أكبر المنتهكين لحقوق الإنسان، وضمن سجل الدول المرتكبة لجرائم حرب وإبادة جماعية، وذلك الإضرار بصورة إسرائيل قد يكون أكثر قسوة عليها من وقع الأسلحة والخسائر المادية والبشرية، لأن إسرائيل طالما استثمرت في إطار دبلوماسية عامة مكثفة لتحسين صورتها الدولية، وللترويج لنفسها ككيان مميز ومسالم وملاذا لشعب مقهور تاريخيا ونموذجا للديمقراطية المفتقدة في المنطقة، لتعصف مثل تلك القرارات القضائية الدولية بتلك الصورة المزعومة ولتسقط آخر أوراق التوت عن سواة الكيان المجرم والمنتهك للقانون الدولي. ولم يتوقف الأمر عند إسرائيل فحسب، بل حتى حلفاؤها أصبحوا مطاردين قضائيا، وعلى رأسهم ألمانيا التي رفعت ضدها نيكاراغوا في آذار 2024 دعوى أمام محكمة العدل الدولية، مطالبة باتخاذ إجراءات ضدها لدعمها الكبير لتل أبيب في حربها ضد غزة عسكريا ودبلوماسيا، وهي سابقة قضائية أخرى تضاف إلى سلسلة السوابق التي لحقت بإسرائيل وحلفائها في ظرف وجيز، اختزل سنوات وعقود من ثقافة ووهم الإفلات من العقاب التي ترسخت لدى الاحتلال وحلفائه.

أثارت الإدانات الدولية والتحركات على مستوى النظام القضائي الدولي لمحاكمة إسرائيل ومحاسبتها على جرائمها، حفيظة الجانب الإسرائيلي وأربكت صناع القرار في تل أبيب، وتحولت في واحدة من المرات النادرة من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع، ومن ثوب الضحية والمستهدف إلى هيئة الجلاذ والمجرم، هذه الحالة غير المعهودة لم تكن لتحدث لولا تحرك أطراف عديدة لمساءلة الكيان الغاصب أمام المحاكم الدولية، وجعلها في مواجهة مباشرة مع قواعد القانون الدولي التي طالما انتهكتها واستصغرت دورها، وهذا ما يعيد الاعتبار للقانون ولو قليلا كآلية لتسيير والعلاقات الدولية، والتعامل مع الصراعات المستشرية عبر أنحاء العالم، وفضح المجرمين وفرض احترام القواعد والقانون، خاصة في ذلك الركن من العالم حيث تقع منطقة الشرق الأوسط التي تعج بالاضطرابات الجيوسياسية وبانتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، وبدا وكأن النظام القانوني الدولي الذي تأسس ونما وتطور برعاية غربية ولخدمة مصالح الغرب قد انقلب عليه وعلى حلفائه، وقد أكد ذلك تصريح المدعي العام للجناية الدولية كريم خان، الذي قال بأن أحد القادة الغربيين المنتخبين قد وجه له تهديدا مبطنا، قائلا: "إن ذلك النظام قد وجد من أجل الغرب ومواجهة أعدائه"، في محاولة للإشارة إلى أن أي محاولة لتوظيف ذلك النظام القضائي القائم لمناهضة مصالح الغرب وحلفائه هي غير مقبولة وستواجه بقوة. ولعل من مظاهر تحقق ذلك فعليا سعي الكونغرس الأمريكي لفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية وعناصرها البارزة وعلى رأسهم المدعي العام كريم خان وغيره.

صحيح أن قرارات تلك المحاكم قد لا تكون ملزمة، كما أن قراراتها حتى وإن كانت جريئة وغير مسبوقة فيما يتعلق بالحرب على غزة، إلا أنها توقفت عند حدود معينة ولم تقضي مثلا بوقف شامل وفوري لإطلاق النار، واكتفت في إجراءاتها المؤقتة الإضافية بالدعوة إلى وقف الحرب في قطاع رفح فحسب، وكذلك المساواة بين الضحية والجلاذ بإدراج قادة حماس يحي السنوار وإسماعيل هنية ومحمد الضيف ضمن مشروع قرار أوامر القبض، إلا أنه لا يمكن انتظار وخاصة في الفترة الحالية قرارات أعمق في إدانتها لإسرائيل، لأنه لا يخفى على أحد أن ضغوطات القوى الكبرى الغربية ومصالحها تقف عائقا أمام ذلك، كما أن مثل تلك الخطوات ورغم نقائصها إلا أنها يمكن أن تصنف ضمن

خانة السوابق والإنجازات مقارنة بالوقت الذي كانت فيه إسرائيل معفية من أية مساءلة أو مجرد تلويح بالعقاب، علاوة على ذلك فينبغي النظر إلى تلك القرارات كبداية لمسار طويل من السعي لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، فالقرارات الصادرة يمكن عدّها سندا قانونيا لمحاكمات وقرارات لاحقة، ويمكنها أن تؤسس لتراكمية قضائية قد تشكل منطلقا لما سيأتي مستقبلا من إجراءات وقرارات تخص القضية.

رغم أن الواقع الدولي يثبت في غالب الأحيان أن الطرح الواقعي القائم على ثنائية القوة والمصلحة، لا يزال هو المهيمن والسائد بمقابل وضع القانون الدولي على هامش الأحداث والتفاعلات، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة وجود مثل ذلك القانون وذلك النظام القضائي الدولي، الذي قد يجد في وقت ما فواعل معينة تحركه لخدمة أهداف وقضايا نبيلة، تتعدى التوظيف النفعي والبراغماتي للغرب لتلك المنظومة القانونية لخدمة مصالحه في الإطاحة بخصومه وحماية حلفائه. وفي ذات السياق، فإن أي كفاح لاسترداد الحقوق ونيل الحرية لا يمكن أن يكون مرتكزا على قوة السلاح فقط، فحتى وإن اعترفنا وإن ذهب رأينا الشخصي كذلك لاعتبار القوة والمقاومة هما السبيلان الأولان والأكثر حسما لنيل المطالب والحقوق المشروعة للشعوب، إلا أن الكفاح الحقوقي والتحرري يبقى حزمة موحدة وإن كانت ذات أبعاد ووسائل مختلفة، إذ يتشابك فيها العسكري بالسياسي والدبلوماسي والقانوني والثقافي، ويمكن أخذ مسار الثورة التحريرية الجزائرية كنموذج في هذا المجال، فإلى جانب كفاح المجاهدين المسلح في الجبال والمدن، كانت الدبلوماسية الجزائرية لجبهة التحرير الوطني تنشط بقوة في المحافل الدولية، بل وصل الأمر إلى توظيف الرياضة والفن والثقافة في ذلك المخاض التحرري العسير والطويل، فبينما كانت الفرق المسرحية والفنية لجبهة التحرير الوطني تعطي المسارح العالمية لتقديم عروضها مسرحية وغنائية وفنية مختلفة تعرف بالقضية الجزائرية، كان أبطال فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم، يفرون من أنديتهم الكروية الفرنسية المحترفة ويضحون بمستقبلهم الكروي وبالمشاركة في كأس العالم مع فرنسا، ليساهموا في الكفاح لنيل الاستقلال بأقدامهم على أرضية ملاعب مختلفة في دول عربية وآسيوية وأوروبية تدعم النضال الجزائري. فحتى وإن كنا لا نعيش في العالم الذي يطبق فيه القانون على الجميع ليكون مثل الموت الذي لا يستثنى أحدا كما يقول مونتيسكيو، إلا أن الواجب استغلال وتوظيف ذلك النزر القليل من نسائم العدالة الشحيحة السائدة في عالم اليوم لمنح دفعة قانونية لحقوق الفلسطينيين، إلى جانب المقاومة التي لا غنى ولا بديل عنها مادامت كل الجهود تصب في سبيل استعادة الحق الفلسطيني، وتحجيم الكيان الصهيوني وكشف صورته البشعة التي لن تغطيها الجراحات التجميلية الإعلامية والمالية وجهود الآلة الدعائية الصهيونية الغربية مهما عظمت، لأن الحق والحقيقة أقوى حجة وأرفع صوتا.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارة الصينية

